

## هل يسير لبنان على خطى مصر؟

■ هتاف دهام

يتفق الخبراء الاقتصاديون على أن الأزمة الاقتصادية التي مرّت وتمزّ بها جمهورية مصر العربية هي أزمة ذات جذور سياسية. وعلى الرغم من ضخ صندوق النقد الدولي 12 مليار دولار أميركي في الاقتصاد المصري، وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية، يعاني الاقتصاد المصري من تشخّ هائل يرفع من أسعار السلع الأساسية بشكل كبير. وهو نتاج أمرين يتسبب بالبحث الاقتصادي البروفسور جاسم عجاقة: الأول تراجع الجنيه المصري والثاني رفع الدعم عن السلع الأساسية.

بعد أن كان سعر صرف الجنيه المصري يقارب الـ 2.8 جنيهه للدولار الواحد، أصبح اليوم محدود 16.3 مع قفّة وصلت إلى 20 جنيهه للدولار الواحد، يقول عجاقة لـ«البناء». وإذا ما أضفنا على هذا التراجع في العملة سحب الدعم عن المواد الأساسية مثل المحروقات والمواد الغذائية، فإن الارتفاع في الأسعار وصل إلى مستويات عالية في تشرين الثاني 2018 مع 18% تضخّم؛ واليوم ومع رجوع مستوى التضخم إلى 7.5% في شهر آب من هذا العام، إلا أن هذا الأمر جعل من فئد البضائع ترتفع أكثر من 400% خلال سنة؛

الضغوط المالية والتقديرة التي يتعرض لها لبنان والسوق السوداء التي ظهرت على الدولار الأميركي، تطرح السؤال عن مدى تشابه الواقع المصري مع الواقع اللبناني، وإذا ما كان لبنان سيشهد ارتفاعاً بالأسعار كما في مصر؟

يقول عجاقة: نعم، هناك أوجه تشابه بين لبنان ومصر، لكنها أوجه تشابه سياسية ومالية لا تقديرة أو اقتصادية. فعلى الصعيد المالي تُعاني مصر من عجز في موازنتها رغم أنها بلد مُنْتَج للغاز، فالفساد المُستشري في مصر يمنع الدولة من الاستفادة من قدراتها المالية كاملة، يضيف عجاقة. أمّا سياسياً فهناك شبه غياب كامل للثبات السياسي مما يفقّد المستثمرين الأجانب ثقتهم بالاقتصاد المصري رغم أن عائلات الاستثمارات في مصر من الأعلى عالمياً نظراً إلى ديموغرافية هذا البلد مع ما يقارب 100 مليون شخص. وبالتالي، فإن الطلب الداخلي هائل ويكفي الاستثمار في مصر من دون مشكلة تصريف الإنتاج.

أما لبنان فيعاني أيضاً من عدم ثبات سياسي كبير. (حادثة قبرشومون خير دليل وإن كان بعض الحكماء نجحوا في تطويقها)، أضف إلى ذلك الفساد المُستشري والذي ياكل من مال الدولة وينعّم من الاستثمار الأجنبي المباشر من القدوم إلى لبنان. وفي ما خصّ الديموغرافية، فإن عدد سكان لبنان هو 4 ملايين، يضاف إليهم 1.5 مليون نازح سوري و500 ألف لاجئ فلسطيني. لذا لا يمكن المقارنة بين الدولتين، إلا أن وجه المقارنة، بحسب عجاقة، يصحّ في حالة الاستيراد المفرط الذي يقوم به

ميليشيا «قسد» تمارس إجرامها باختطاف المدنيين وسرقة أراضٍ وقطع المياه في ريفي الحسكة ودير الزور

## العماد أيوب: روح تشرين ستبقى شعلة متقدّة تذكّي روح المقاومة..

## وظريف يري «اتفاق أضنة» السبيل الوحيد للعلاقات السورية التركية



بدورها، أكدت مصادر محلية بريف الحسكة، أن هذه الأراضي المقدرة بحوالي 20 ألف دونم يقومون بزراعتها منذ عشرات السنوات وفق نظام «الأجر بالمثال» أو «وضع اليد» وهي قوانين خاصة بتنظيم أملاك الدولة السورية، والتي تقوم مديرية أملاك الدولة في كل المحافظات بتنظيمها وإعطائها للفلاحين لاستثمارها بهدف دعم الفلاحين وتثبيتهم في أراضيهم وقراهم وتحقيق الأمن الغذائي للبلاد على مدار السنوات الماضية. وتابعت المصادر أن تصرفاتهم بعد السيطرة عليها بالقوة، حيث تمت أيضا السيطرة على مساحة الأرض المخصصة لبناء جامعة الحسكة الحكومية المحاذية لأراضي الفلاحين وعلى الأراضي المخصصة لمصلحة الحراج الزراعي الحكومية المخصصة لبناء جامعة الحسكة وفي ريف الحسكة، قالت مصادر أهلية، إن مياه الشرب انقطعت بشكل كامل عن مدينة رأس العين التي تسيطر عليها الميليشيات وذلك بسبب عمليات حفر الأنفاق التي تقوم بها ميليشيات «قسد» داخل أحياء المدينة.

هذا، وشنت ميليشيات «قسد» المدعومة من قوات حملات دماثة للمنازل السكنية اختلطت خلالها عددا من المدنيين وصارت ممتلكاتهم في دير الزور، فيما توفيت امرأتان إثر الفوضى الأمنية ضمن المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات الانفصالية في الجزيرة السورية.

وذكرت مصادر أهلية أن ميليشيات «قسد» بدعم من قوات الاحتلال الأميركي والطيران المروحي شنت خلال الساعات الماضية حملة دماهات وتفتيش للمنازل في حي الحاجم ببلدة ذيبان في ريف دير الزور الجنوبي الشرقي واختلطت أحد المواطنين، كما قامت الميليشيات باختطاف 3 نساء على أحد حواجزها شرق مدينة الرقة وصارت عددا من الدراجات النارية على حواجزها المنتشرة في مدينة الحسكة.

يشار إلى أن تنظيم «قسد» قام خلال السنوات الماضية بالسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والعماني الحكومية التابعة للدولة السورية في منطقة شرق الفرات السورية، أو من أملاك السكان الخاصة من منازل وأراضٍ ومعامل وسيارات.

بأن «أمن دول المنطقة يكون عبر احترام سيادة أراضيها».. وأضاف أن الولايات المتحدة «تسعى لاستغلال الإكراه لتحقيق مصالحها»، وأن إيران «تتعاون مع حكومة كردستان العراق والحكومة السورية وجميع الجماعات الكردية في سورية، لحل المشاكل الحدودية بين تركيا وسورية، وذلك عن طريق التنسيق بين القوات العسكرية السورية والتركية ومن دون التسبب بأي مشاكل للاكراد والعرب في تلك المناطق».

وتأتي تصريحات ظريف بعد أن أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، السبت، أن بلاده ستنتقد عملية جوية وبرية في شرق الفرات في سورية، «لإرساء السلام هناك»، بحسب تعبيره وقال أردوغان إن العملية «باتت قريبة إلى حد يمكن القول إنها ستحدث اليوم أو يوم غد»، وذلك في ظل استياء تركيا من سير المفاوضات مع الولايات المتحدة حول إقامة المنطقة الآمنة، التي من شأنها أن تخفف من مخاوف أنقرة الحدودية الأمنية، مع استمرار مواجهتها للمسلحين الأكراد المنتمين في هذه المنطقة.

من جهة أخرى، بعد سيطرته على مباني المؤسسات الحكومية وإغلاق المدارس التعليمية والمشافي العامة والتصديق على سكان منطقة شرق الفرات من خلال قوانينه الجائرة والتي يفرضها بالقوة بمساندة جيش الاحتلال الأميركي، بدأ تنظيم «قسد» الاستيلاء على أراضي الفلاحين ووزارتهم والاستيلاء على إنتاجها الزراعي بريف الحسكة السورية بحجة أنها «أملاك الدولة السورية».

وقال مصدر، إن تنظيم «قسد» الموالي للجيش الأميركي استولى بالقوة السبت على أراضي العشرات من الفلاحين في قرى الميلبية وطابان وسبع سكور بالريف الجنوبي القريب من مدينة الحسكة شمال شرقي سورية، وبدأ بعمليات الفلاحة تمهيداً لزراعتها والسيطرة على محصولها للموسم الزراعي المقبل.

وأضاف، أن آليات «هيئة الزمة» التابعة لما يسمى بـ«الإدارة الكردية» باشرت عمليات الحراثة بالجرارات الزراعية لأراضي العقار (رقم 21- طابان غربي) البالغة مساحتها نحو 20 ألف دونم زراعي والتي يستثمرها الفلاحون في قرى أضنة، لافتاً إلى أن طهران أبلغت سورية وتركيا

## استشهاد 104 أشخاص وإصابة أكثر من 6000 خلال الاحتجاجات في المحافظات العراقية

## بغداد: مجلس الوزراء يتبنى قرارات للحد من البطالة



متوسطة أو صغيرة من صندوق القروض المدرة للربح في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أو منحهم قروضا من خلال مبادرة البنك المركزي لإعراض الشباب والبالغة 1 تريليون دينار عراقي.

10. شمول العاطلين عن العمل من المشتركين ببرنامج التدريب آتفا بقانون الخدمات الصناعية بمنحهم قطة أرض مخدملة لإنشاء مشروع صناعي مع تمتعهم بكافة الامتيازات التي يوفرها القانون المذكور.

11. تتولى وزارة الدفاع فتح باب التطوع للشباب من عمر 18 – 25 سنة عبر البوابة الإلكترونية أو مراكز الاستقبال في المحافظات اعتبارا من يوم 15 أكتوبر 2019.

12. قيام وزارتي الدفاع والشؤون الاجتماعية بالاتخاذ الإجراءات الاصولية لإعادة الفسوخة عقودهم من المحافظات كافة.

13. تتولى وزارة التربية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد مع المحاضرين المنطوعين وادراج التخصصات المالية المطلوبة ضمن موازنة 2020 وفقا للحاجة والتخصص.

14. تتولى وزارة الزراعة اتخاذ الإجراءات الاصولية لإعفاء الفلاحين من مبالغ استئجار الأراضي الزراعية المترتبة بذمتهم سابقا ولغاية 31 ديسمبر 2019.

15. يتولى المحافظون بالتنسيق مع دوائر الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تهيئة قوائم بالمواطنين المحرومة المستحقة لغرض منحهم رواتب الرعاية الاجتماعية ويعد 600 ألف عائلة.

16. اعتبار الصحايا من المتظاهرين والأجهزة الأمنية شهداء وشمولهم بالقوانين النافذة ومنح عوائلهم الحقوق والامتيازات المترتبة على ذلك.

17. تتولى وزارة الصحة تقديم الخدمات العلاجية للجرحي من المتظاهرين والقوات الأمنية وتوفير كامل الاحتياجات على نفقة الحكومة، بما في ذلك العلاج للعراق إن تغلب ذلك.

إلى ذلك، قال الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية وعمليات بغداد، سعد ممن الموسوي، إن 104 أشخاص استشهدوا وأصيب أكثر من

عقد مجلس الوزراء العراقي جلسة استثنائية، للبحث في التطورات التي تشهدها البلاد وجهود الاستجابة للمطالب الشعبية، ولخطاب المرجعية الدينية، وفق ما أعلنت وكالة الأنباء العراقية.

وأصدر مجلس الوزراء الحزمة الأولى من القرارات المهمة في الجلسة الاستثنائية التي دعا إليها رئيس الحكومة، عادل عبد المهدي، وتتخلص الحزمة الأولى بالقرارات التالية:

1. فتح باب التقديم على الأراضي السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والفئات الأخرى بحسب قرار مجلس الوزراء الخاص بذلك، وفي المحافظات كافة.

2. استكمال توزيع 17 ألف قطعة سكنية للمستحقين من ذوي الدخل المحدود، في محافظة البصرة وخلال فترة زمنية لا تتجاوز 4 أسابيع.

3. إعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان، يشمل بناء 100 ألف وحدة سكنية موزعة على المحافظات، ومنح الأولوية للمحافظات والمناطق الأكثر فقرا.

عقد مجلس الوزراء العراقي جلسة استثنائية، للبحث في التطورات التي تشهدها البلاد وجهود الاستجابة للمطالب الشعبية، ولخطاب المرجعية الدينية، وفق ما أعلنت وكالة الأنباء العراقية.

وأصدر مجلس الوزراء الحزمة الأولى من القرارات المهمة في الجلسة الاستثنائية التي دعا إليها رئيس الحكومة، عادل عبد المهدي، وتتخلص الحزمة الأولى بالقرارات التالية:

1. فتح باب التقديم على الأراضي السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والفئات الأخرى بحسب قرار مجلس الوزراء الخاص بذلك، وفي المحافظات كافة.

2. استكمال توزيع 17 ألف قطعة سكنية للمستحقين من ذوي الدخل المحدود، في محافظة البصرة وخلال فترة زمنية لا تتجاوز 4 أسابيع.

3. إعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان، يشمل بناء 100 ألف وحدة سكنية موزعة على المحافظات، ومنح الأولوية للمحافظات والمناطق الأكثر فقرا.

4. يتولى المحافظون كافة تشكيل لجان لفرز أسماء العوائل الأكثر حاجة في المحافظات، من فئة المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية، من أجل شمولهم بتوزيع الأراضي السكنية، ورفع الأسماء إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال مدة أسبوعين.

5. تتولى وزارة المالية تعزيز رصيد صندوق الإسكان من أجل زيادة عدد المقترضين وتمكينهم من بناء الوحدات السكنية على قطع الأراضي الزراعية المستورجة، وتضمن ذلك في موازنة 2020 وتكون القروض مغطاة من الفوائد وفقا لقانون الصندوق.

6. منح 150 ألف شخص من العاطلين ممن لا يملكون القدرة على العمل منحة شهرية قدرها 175 ألف دينار لكل شخص ولمدة ثلاثة أشهر، بمبلغ كلي قدره 78.5 مليار دينار عراقي.

7. إنشاء مجتمعات تسويقية حديثة (اتشكاش) في مناطق تجارية في بغداد والمحافظات تنوع على المشار اليهم في الفقرة السابقة خلال مدة ثلاثة أشهر وبكلفة كلية قدرها 60 مليار دينار عراقي، على أن يتعهد صاحب الكشك بتسجيل اثنين من العاطلين عن العمل لضمان توفير ما لا يقل عن 45 ألف فرصة عمل للمواطنين مع مراعاة إعطاء الأولوية لمن أزيلت أكشاكهم.

8. إعداد برنامج لتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل ممن يملكون القدرة على العمل ويعد 150 ألفا من الشباب المتخرجين وغير المتخرجين، مع صرف منحة مالية خلال فترة التدريب البالغة ثلاثة أشهر قدرها 175 ألف دينار شهريا لكل شخص، وبمبلغ إجمالي قدره 78.5 مليار دينار عراقي من أجل تأهيلهم، وتنشغيل من يحتاج منهم الدورات التدريبية بنجاح في الشركات الاستثمارية العاملة في العراق.

9. منح الناجحين في الدورات التدريبية المذكورة أعلا قروضا ملائمة لتأسيس مشاريع

لبنان والذي يبلغ سنوياً أكثر من 20 مليار دولار أميركي؛ وبالتالي، أي استثمار في لبنان يطل البضائع التي تُستورد منها، ستكون عائداًه مرتفعة جداً.

الاختلاف أو أوجه عدم المقارنة بين لبنان ومصر هي على الصعيد الاقتصادي والنقدي، يؤكد عجاقة. فعصر اقتصادياً دولة شبه صناعية مع قدرات زراعية كبيرة، وقلة الأجور في مصر تجعل من البضائع المصرية بضائع ذات تنافسية في الأسواق الإقليمية ومنها السوق اللبناني. ويبقى أن عدد السكان المرتفع ومهيكلية الاقتصاد غير كافية على استيعاب اليد العاملة المصرية التي بنسبة كبيرة جداً منها يد عاملة شابة، وهذا الأمر يدفع بالعديد من الشبان المصريين إلى الهجرة إلى الدول العربية للعمل.

أما لبنان، فاقتصاده شبه – ريعي، فصناعاته ومنتوجاته الزراعية ضعيفة، وهي حتى غير كافية لسد حاجة السوق. أضف إلى ذلك أن الاقتصاد اللبناني يعاني من نقص حاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الواقع السياسي اللبناني. وتأتي مضاربه اليد العاملة الأجنبية لتزيد من صعوبة الوضع اجتماعياً، يقول عجاقة.

وعلى الصعيد النقدي، المقارنة بين لبنان ومصر لا تصح من ناحية أن القطاع المصرفي اللبناني هو قطاع مُتطوّر جداً كما أن المصرف المركزي يستخدم أدوات نقدية لم يستخدمها المصرف المركزي المصري. وحتى إذا قُرر استخدامه، فهي بحاجة إلى ثقة المجتمع الدولي بها. بيد أن حاكم البنك المركزي يرفض سلامة استطاع الاستئصال على هذه النقطة منذ وقت طويل. ويمكن القول إن القطاع المصرفي اللبناني ويعجز عن أداء الدولة اللبنانية ما زال يستقطب الودائع بشكل كبير على مثال الوديعة الأخيرة بقيمة 1.4 مليار دولار أميركي مما يعني أن المجتمع الدولي لا يزال يقف بالقطاع المصرفي اللبناني.

في مصر، كان المصرف المركزي المصري، يُعاني من تآكل احتياطياته بالدولار في بداية الأزمة قبل أن تتخذ السلطة السياسية في مصر قرار طلب مساعدة صندوق النقد الدولي التي تعهد بمساعدات بقيمة 12 مليار دولار أميركي. أما في لبنان فالصندوق المركزي اللبناني ورغم وضع المالية العامة، إلا أن يزيد احتياطه، وهذا أمر جوهري نظراً إلى أن تراجع الاحتياط هو مؤشر أساسي في عملية الثبات النقدي.

على كل الأحوال، يبقى أن الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان سيئ نظراً إلى غياب الإصلاحات الأساسية لا سيما في قطاع الكهرباء والجمارك، وبفرضية عدم القيام بإصلاحات على هذا الصعيد، فإن الطريق التي سلكتها مصر، سيسلكها لبنان وهذا أمر محتوم. لذا يتوقع من الحكومة اللبنانية أن تسرع في إجراء هذه الإصلاحات حتى لا تكون التداعيات الاجتماعية باباً لسريع» لبنان.

## اعتصامات وتظاهرات احتجاجاً على الأوضاع المعيشية

## خلاف بين المشاركين في بيروت بعد تصادم مع القوى الأمنية

## وتنديد برفض وزيرين المشول أمام القضاء... وإمرأه تهدد بإحراق ابنتها



الشهداء توجهوا إلى السراي الحكومي بعدما هددت امرأة بحرق ابنتها بسبب رفض مدرستهم إدخال أولادها إليها بسبب عدم قدرتها على دفع الدولة المنهوية ونحاسب مافيا السلطة».

ووقع المعتصمون على عريضة كبيرة لتوحيد المطالب، وطالب المتحدّون بدوقف الهدر والسراقات وتجويع الناس والفساد المستشري في كل القطاعات ووجوب أن يتحمل الناس مسؤولياتهم ويتوقفوا عن انتخاب المسؤولين الذين أنثبوا قشلهم الذريع»، ودعا الوسائل الإعلامية كافة إلى إيصال صرختهم، كما طالبوا بـ«استقالة المسؤول الفاشل من عمله ليحل مكانه الموظف الناجح والنظيف الكف»، مستكترين

«انتفاخ الجمعيات والهيئات والمراكز الوهمية من مليارات الليرات من دون حساب أو رقيب، وهذا يدخل ضمن الهدر والفساد الكبير في قطاعات الدولة».

وقرابة الثانية بعد الظهر، قطع المتظاهرون الطريق أمام الصفي وتابعا مسيرتهم في العاصمة وسط مراقبة أمنية مشددة، ليتوجهوا بعدها إلى شارع الحمراء ليتجهروا أمام مصرف لبنان حيث قطعوا الطريق. كما قطع متظاهرون طريق الريح.

كما ندد المتظاهرون برفض الوزيرين محمد شقير وجمال الجراح المنول أمام المدعي العام المالي القاضي علي ابراهيم للتحقيق معهم في المخالفات والتجاوزات المالية الحاصلة في وزارة الاتصالات.

واقيد أن قسماً من المعتصمين في ساحة

لم يخل الحراك المطالب الشعبي أمس من إشكالات أدت إلى حصول خلافات بين المنظمين للاعتصام والتظاهر وبين المشاركين بعد تصادم مع القوى الأمنية، فيما توفيت ناشطة قبل الوصول إلى وسط بيروت، وهذدت إحدى المشاركات بإحراق ابنتها أمام السراي الحكومي.

وكان عشرات المواطنين نفذوا أمس اعتصاماً في ساحة الشهداء، احتجاجاً على الأوضاع المعيشية في لبنان رافعين لافتات تدعو إلى محاسبة الحكومة، لكن فاجئة لئمة فاجت المتظاهرين، حيث أفيد عن وفاة المواطنة نادين جوني الناشطة في المجتمع المدني في حادث سير مرؤ على طريق القادس، أثناء توجهها للمشاركة في الاعتصام.

وعززت القوى الأمنية ومخابرات الجيش ومكافحة الشغب، تواجدها على مداخل السراي الكبير ومجلس النواب، مستقدمة تعزيزات إضافية.

وانتقلت التظاهرة الاحتجاجية التي دعت إليها مبادرة «وعي» في ساحة الشهداء، إلى ساحة رياض الصلح، أمام مدخل السراي الحكومية، وسط حضور أمني كثيف.

وبت التظاهرات الأناشيد والأغاني الوطنية عبر مكبرات الصوت ورفعوا الأعلام اللبنانية وأغصان الزيتون ولافتات كتبوا عليها «نازليين ننتظركم ضد اللي حكومنا من التسعينات لليوم ومضوا دننا ولسرقوا خيريات بلادنا وقروا شعبنا وغربوا وابلنا ويعدن عم بنبهوا المال العام»، نازليين تظاهرة ضد النظام السياسي

## أزمة المحروقات حُلّت .. اليوم يوم عمل عادي

سوف تصرف لها بالتنسيق مع مصرف لبنان يومياً، اإداعات الليرات اللبنانية إلى الدولار الأميركي بسعر الرسمي المحدد من المصدر عن وزارة الطاقة لتكامل مبيعات الشركات العائدة للمخزون الموجود لديها وللبضاعة المحملة على البواخر قبل تاريخ صدور القرار الوسيط عن مصرف لبنان بتاريخ 30 أيلول 2019.

وفي هذا السياق أعلنت نقابتا أصحاب محطات بيع المحروقات برئاسة سامي البراكس وأصحاب الصهاريج برئاسة إبراهيم سريعي وممثل زويعي المحروقات فادي أبو شقرا، في مؤتمر صحفي في الحازمية، أن اليوم هو يوم عمل عادي، وأكدوا «وحدة كلمة القطاع»، مؤيدين موقف الشركات المستوردة للنفط.

تبدأ اليوم الشركات المستوردة للنفط والغاز تسليم زبانتها المشتقات البنطانية (بنزين، ديزل، غاز سائل) وسيتم الدفع باليرة اللبنانية.

وبالنسبة للاستيرادات الالبقة التي سوف تتم وفق الآلية التي وضعها مصرف لبنان في قراره الوسيط، فإن الشركات المستوردة سوف تنسق مع وزارة الطاقة ورئاسة مجلس الوزراء على كيفية تطويقها.

ويأتي قرار الشركات المستوردة للنفط والغاز، بعد تلقيها مساء السبت تعهداً من قبل رئيس الحكومة سعد الحريري بأن المصارف